

أثر المحددات الاقتصادية على سلوك الادخار المحلي في السودان في الفترة (2000 - 2021م)

محاضر - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة وادي النيل

أ. أمل عبد الرحيم محمد عثمان

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الادخار المحلي في السودان للفترة (2000-2021) باعتباره مصدر التمويل الداخلي والأمن المالي لتأمين المستقبل. اتبعت المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي للبيانات، وكانت المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي، الإنفاق الاستهلاكي، معدل التضخم والإنفاق الاستثماري) والمتغير التابع إجمالي الادخار المحلي، وبعد إجراء اختبار سكون المتغيرات اتضح أن هنالك بعض المتغيرات مستقرة في الفرق الأول وأخرى مستقرة في الفرق الثاني ويدل ذلك على عدم وجود التكامل المشترك، وبالتالي تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في عملية التقدير، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم، الإنفاق الاستهلاكي ونصيب الفرد من الدخل القومي مع المتغير التابع ، كما توجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والادخار المحلي، كل العلاقات معنوية تحت درجة معنوية 5%، 10% وتتفق مع النظرية الاقتصادية ماعدا العلاقة العكسية بين نصيب الفرد من الدخل القومي والادخار المحلي ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة للضغوط التضخمية المصاحبة للحياة اليومية. توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور السياسة النقدية للحد من انخفاض القوة الشرائية للنقود وانعكاساتها على زيادة الإنفاق الاستهلاكي خصماً على تعبئة المدخرات، كما توصي أيضاً بالابتكارات في مجال التسهيلات المصرفية للحد من تحويل المدخرات إلى اكتناز وتثبيط الاستثمار وتراجع النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، الأمن المالي، الضغوط التضخمية، متجه الانحدار الذاتي.

The impact of economic determinants on local saving behavior in Sudan (2000- 2021)

Amel Abdelrahim Mohamed

Abstract.

The study aimed to know the most important economic variables effecting on local savings in Sudan for period (20002021-), as a source of internal funding and financial security to ensure future. The study used the descriptive analytical approach and statistical analysis of data, independent variables were (income per capita, consumer spending, inflation, investment spending), and local savings as dependent variable. After testing the stability of variables it became some variable

are stable in the first difference and other are stable in second difference, this indicates the absence of co-integration, Thus used the vector auto-regression model (VAR) to estimate. The study concluded that there is a negative relationship between (inflation rate, consumer spending, and income per-capita) and dependent variable; also there is appositve relationship between investment spending and local savings. All variables are significant under 5 %, 10 % and agree with economic theory except the negative relationship between the income per-capita and local saving, this is due to inflationary pressures associated with daily life. The study recommends the necessity of activating the role of monetary policy to reduce the purchasing power of money and its implications for increasing consumer spending in order to fill savings, it also recommends innovations in banking facilities to reduce saving to hoard and then decline investment and economic growth.

Keywords: Local Savings, Financial Seacurity, Inflationary pressures, VAR

1. مقدمة:

ديناميكية الحياة وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية وسياسية تولد ظاهرة اجتماعية ونفسية تتمثل في الاحتفاظ بالأموال من اجل الأمن المالي والتغلب على الظروف المستقبلية الطارئة والمفاجئة والتي قد تؤثر على الأفراد والدول. فعندما يستهدف النشاط الاقتصادي في أي مجتمع تغطية احتياجاته من السلع والخدمات يميل الأفراد إلى عدم استهلاك كل دخلهم الخاص بقصد زيادة دخلهم في المستقبل لتحقيق أهداف الحياة، كما تميل الدول إلى عدم استهلاك كل دخلها الحاضر في سبيل تنمية الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، لذلك جاءت أهمية المدخرات كدعامة أساسية لتكوين راس المال ومصدر من مصادر التمويل الداخلي والتي يقع عليها العبء الأكبر في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وبالتالي نجد أن الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية ظواهر اقتصادية متلازمة لا ينفصل بعضها عن البعض الآخر.

ترجع أهمية تخطيط الادخار إلى حقيقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بصفة أساسية على ما يخصصه المجتمع من دخلة لأغراض الاستثمار، بينما تؤدي العفوية والإفراط في الاستهلاك إلى معدلات مرتفعة تفوق كل أو معظم الزيادة في الدخل دون أن تترك فائض من المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المنشودة يقود إلى اختلال التوازن الكلي والقطاعي، وبالتالي تؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية والانكماشية، ونظراً لظهور مثل هذه الفجوات الداخلية تلجأ الدول للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية لتمويل تخطيط التوسع في استثماراتها من ما يضاعف ديونها الخارجية وفوائدها السنوية ويزيد من توتر العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية في حالة عدم الانتظام والالتزام بالسداد في المواعيد المتفق عليها، فتصبح زيادة الوعي الادخاري وسيلة مهمة من اجل تكوين راس المال وخفض الاستهلاك السلبي (المظهري، التفاخري) وتشجيع الاستهلاك الإيجابي والذي يفرض بدوره إلى زيادة المدخرات المحلية وتحقيق مزيد من الخيارات والحرية لحياة كريمة للأفراد.

مشكلة البحث:

التنمية تحتاج إلى استثمارات تمول من المدخرات المحلية ونقصها يترتب عليها فجوة محلية. السودان في حوجه إلى كل جنية مدخر يوجه لأغراض التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط التطلع للتنمية بأهمية الوعي الادخاري وزيادة الطاقة الادخارية في كل القطاعات (القطاع الأسري، المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال)، فان توفير موارد مالية مقدرة لابد أن تكون لصالح التكوين الرأسمالي ومن ثم التنمية الاقتصادية. وعلى صعيد الاقتصاد السوداني ومن واقع البيانات فقد تميزت فترة الدراسة بانخفاض نسبة إجمالي المدخرات المحلية للنتائج المحلي الإجمالي من نسبة 32.3 % في الفترة (2000-2010) إلى نسبة 10.4 % للنتائج للفترة (2011-2021) وتبع ذلك انخفاض نسبة إجمالي الاستثمار للنتائج المحلي من نسبة 22 % للفترة (2000-2010) إلى نسبة 13 % للفترة (2011-2021)، هذا يدل على انخفاض حجم التمويل المحلي الازم للتنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك يأتي سؤال البحث في الآتي:

**إلى أي مدى تؤثر المحددات الاقتصادية على سلوك المدخرات المحلية في السودان؟
دوافع اختيار الموضوع:**

يكتسب الادخار أهميته كمصدر للتأمين المالي ضد الصدمات الاقتصادية في المستقبل. دوره كوسيلة لتأجيل الاستهلاك وتجنب الضغوط التضخمية لضمان الاستقرار الاقتصادي. يتماشى الموضوع مع طبيعة التخصص.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الآتي:

هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الدخل القومي وإجمالي الادخار المحلي.

هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وإجمالي الادخار المحلي.

هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الاستثمار وإجمالي الادخار المحلي.

هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الادخار المحلي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة على إجمالي الادخار المحلي وقياس درجة تأثير كل متغير وتحديد العلاقة بينها وبين المتغير التابع بهدف الخروج بجملة من التوصيات والنتائج العلمية لرفع ثقافة الادخار وتعويض المقولة (القرش الأبيض في اليوم الأسود) وإذا أردت أن تستثمر أكثر ادخر أكثر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في:

الأهمية العلمية للبحث: كل استثمار لابد أن يقابله ادخار وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق، والمعضلة في تدني مستوي التنمية الاقتصادية وضعف المستوى المعيشي وانتشار ظاهرة الفقر تكمن خلف تدني مستوي الادخار للأفراد والدولة ونقص الاحتياطات ورؤوس الأموال اللازمة

لتمويل المشروعات المنتجة الداعمة لخلق فرص العمل وزيادة الدخل القومي.
 الأهمية العملية للبحث: المعرفة الاقتصادية ضرورية لصياغة سياسة حكيمة، ومن خلال نتائج التحليل الاقتصادي يمكن رفع الوعي الادخاري وتحقيق الأمان من مخاطر المستقبل.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب التحليلي بشقية الوصفي والكمي بما يتلاءم مع طبيعة موضوع البحث، حيث يتم استخدام الأسلوب الوصفي لوصف ظاهرة الادخار المحلي والعوامل المحددة له، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الكمية لقياس اثر العوامل المحددة لسلوك الادخار المحلي في السودان في الفترة المحددة للبحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: الفترة (2000 - 2021 م).

مصادر البيانات:

يتم الاعتماد على المصادر الثانوية من مراجع وتقارير دورية ومجلات علمية من الجهات صاحبة الاختصاص، بنك السودان المركزي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجهاز المركزي للإحصاء في السودان.

هيكل البحث:

يمكن تصميم هيكل البحث في عدد من المحاور تتمثل في:

المحور الأول: مقدمة عامة ويتضمن خطة البحث، المحور الثاني الاطار النظري للبحث ويتضمن المحور الثالث تطور إجمالي الادخار المحلي في السودان وتطور العوامل المحددة له ، أما المحور الرابع يتضمن القياس الكمي للنموذج بالإضافة إلى النتائج والتوصيات والملاحق.

الدراسات السابقة:

دراسة ميناس عبد الرحمن علي الخبير(2023): «العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة (2008-2018 م)، هدفت الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة على الادخار حيث استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، توصلت إلى أن الدخل المتاح اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان طيلة فترة الدراسة مؤثراً على الميل الحدي للاستهلاك والادخار، إلا أن تأثيره اكبر في انخفاض الميل الحدي للادخار إذ لم يتعد حوالي 0.39 مقارنة مع الميل الحدي للاستهلاك حوالي 0.60، أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة عوائد الودائع الادخارية لإضعاف نمو الاستهلاك وتخفيض معدل نمو الطلب الكلي.⁽¹⁾

دراسة نجاة عبد الوهاب إبراهيم (2015)، «محددات الادخار المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة(1970-2010 م)، هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للادخار المحلي، حيث استخدمت أسلوب التكامل المشترك لتقدير العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، كما انه من خلال نموذج تصحيح الخطاء تم تقدير علاقة الأجل القصير. تم التوصل إلى تواضع معدل الادخار المحلي في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة إذ قدر بحوالي 14 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، فضلا عن قصور الادخار المحلي في تمويل الاستثمارات المحلية إذ كانت تمول

حوالي 61% منها ، وانعكس ذلك في انخفاض معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك واثري إيجابي لكل من مؤشر التطور المالي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم وتحويلات العاملين بالخارج مع المتغير التابع الادخار المحلي، بينما متوسط دخل الفرد والمدخرات الأجنبية وعبء خدمة الديون الخارجية لها اثر سلبي على الادخار المحلي، كما توضح النتائج في الأجل القصير أن كل من متوسط دخل الفرد والتطور المالي، تحويلات العاملين بالخارج والمدخرات الأجنبية تؤثر إيجاباً على الادخار المحلي، بينما كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وشروط التجارة الخارجية تؤثر سلباً على الادخار المحلي، كما نجد أن سرعة التعديل كانت معنوية ومرتفعة، وقد اجتاز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية.⁽²⁾

2. الأطار النظري للبحث:

2.1 مفهوم الادخار:

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية، أو انه ذلك الجزء المحتفظ به بعد الاستهلاك. ومن الممكن أن يحتفظ بذلك الجزء من الدخل في صور عدة منها أن يحتفظ به كنفود سائلة في المنزل مثلاً ويسمى اكتناز بدلاً من الادخار، والمقصود بالاكتناز ذلك الجزء من الدخل الذي لا يدخل في النشاط الاقتصادي أو حبس الثروة عن التداول وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، وتجاهل فرصة أن يحتفظ بذلك الجزء من الدخل في شكل حسابات جارية أو حسابات ادخار أو أي شكل من أشكال الادخار.⁽³⁾

عرف الادخار بانه الاحتفاظ بقسط من دخل الفرد تحوطاً للظروف المستقبلية وعرفه (شومبيتر) بانه تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، وعرفه (ماريو مارين) بانه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه لتعظيم إشباع الحاجات في المستقبل.

وعموماً يمكن القول بان الادخار يحمل في طياته عدد من النقاط نذكر منها التالي:

_ الادخار عملية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة.

_ الادخار عادة يخصص من الدخل القومي.

_ الادخار يساعد في عملية تراكم راس المال الازم للتنمية.

_ الادخار قد يكون اختياري أو إجباري.

_ كلما ارتفع الدخل كلما زادت نسبة الادخار.⁽⁴⁾

2.2 أهمية الادخار:

يعد الادخار نظاماً اقتصادياً ومالياً يمكن من خلاله تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم المستقبلية وتكمن أهميته في الآتي:⁽⁵⁾

أ/ أهمية الادخار للفرد:

- يساهم في جعل الفرد أكثر قدرة وحكمة في المحافظة على المال.

- يساهم في تحسين مستوى المعيشة.

- يعد مفتاح لتحقيق متطلبات الحياة المستقبلية.

- يساهم في تأمين الحاجات الطارئة وغير المتوقعة.
 - يساهم في زيادة الثروة وتوريثها للأبناء لمواجهة تحديات ومتطلبات الحياة.
 - يساعد في تمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة للفرد.
 - يمنح الفرد مزيداً من الخيارات والحرية ليعيش الحياة بالطريقة التي يرغب فيها دون الحاجة إلى الاقتراض.
- ب/ أهمية الادخار للمجتمع :**

- يساهم في تمويل المشروعات التنموية والنهوض باقتصاد البلد.
- يساعد في الحد من التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات.
- تحقيق عوائد وأرباح للاقتصاد الوطني من خلال توجيهه للاستثمار.
- خلق تنمية اجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستوى الخدمات.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الصادرات والحصول على النقد الأجنبي لتمويل المشروعات التنموية.
- تقليل الطلب على السلع المستوردة.

2.3 أنواع الادخار:

مما لاشك فيه أن مصادر التمويل الداخلية إما تتكون أصلاً من القاعدة الادخارية بمعنى إنها تأتي من جزء من دخل الفرد أو الجماعة الذي يتحقق كنتاج للعملية الإنتاجية والذي لا يوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي الجاري.

الادخار حسب طبيعة التكوين ويأخذ الادخار الأشكال التالية:⁽⁶⁾

أ/ الادخار الاختياري:

هو الادخار الذي يتحقق طبقاً لرغبة الأفراد أو القطاع العائلي كذلك قطاع الأعمال، بالنسبة للقطاع العائلي فهو يتحدد طبقاً للمفاضلة بين الاستهلاك وعدم الاستهلاك فالفرد الذي يدخر عادة ما يفاضل بين منفعة الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل، ومن الممكن أن يستخدم هذا النوع في تمويل راس المال للقطاع العائلي بغرض التوسع في الإنشاءات والمساكن الخاصة ويمكن أن توجه الادخارات إلى سوق الأوراق المالية حيث تستثمر في شراء أوراق مالية ذات عائد ثابت (سندات). أما فيما يتعلق بادخار المشروعات فعادة ما تكون بحجز جزء من الأرباح المحققة بقصد تكوين احتياطي يساعدها في تحقيق استثماراتها عن طريق التمويل الذاتي. وتتوقف الطاقة الادخارية للمشروع على قوة مركزه المالي وعلى ما يحققه من أرباح.

ب/ الادخار الإجباري:

يقصد به الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية ويتبع هذا الأسلوب الإجبار طبقاً لقرارات أصحاب المشروعات أو القائمين على المشروع أو مديري المؤسسة الكبرى أو من قبل الدولة، ومن ثم فإن الادخار الإجباري يمكن أن يكون من عمل المشروع أو إجراء من إجراءات الدولة بغرض الحصول على نقدية تستخدم في تمويل أنشطة أو مجالات معينة، فعلى سبيل المشروع نجد أن الادخار الإجباري عادة ما يتم بغرض تمويل الاستثمارات تمويل ذاتي بدلاً أن يلجأ المشروع لزيادة راس ماله بإصدار اسهم جديدة وطرحها للاكتتاب العام عن طريق

سوق الأوراق المالية أو بدلاً أن يلجأ إلى الاقتراض طويل الأجل سواء عن طريق إصدار السندات أو غيرها فإنه يلجأ إلى احتجاز جزء من الأرباح القابلة للتوزيع بغرض استخدامها للتوسع في تمويل استثمارات جديدة.

الادخار حسب الحدود الجغرافية وينقسم إلى الآتي:⁽⁷⁾

أ/ الادخار المحلي:

هو إجمالي الادخار الناتج عن زيادة الدخل لمختلف اطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن الاستهلاك خلال نفس الفترة، ويمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين أو المدخرات الإجبارية التي تتحقق في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي.

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي - قيمة الاستهلاك الكلي

ب/ الادخار الوطني:

يقصد به إجمالي الدخل القومي (جنسية البلد المعين) مطروحاً منه إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى جزء من يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، كما يمكن أن يكون صافي المعاملات الخارجية موجباً. ويمكن توضيح ذلك بالتالي:

إجمالي الادخار القومي = إجمالي الدخل القومي - إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + صافي

المعاملات الخارجية.

2.4 العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي :

ينبغي أن يحتفظ كل فرد بنسبة من دخله لاستبدال الهالك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني، المعدات والمواد). لكن حتى يتحقق النمو الاقتصادي يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية جديدة إلى رصيد رأس المال.

يقرر نموذج (هارود- دومار) ببساطة إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار (s) ومعامل رأس المال للناتج (k)، ويشرح النموذج هذه العلاقة بالآتي:

- الادخار يكون نسبة من الدخل القومي $S = sY$

- الاستثمار يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$

- الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة مع الدخل القومي $k = \frac{K}{Y}$

- التغيير في الرصيد الكلي لرأس المال $\Delta K = k\Delta Y$

- الادخار القومي يجب أن يساوي الاستثمار القومي.

- بالتالي يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$S = sY = k\Delta Y = \Delta K = I$ ومنها $sY = k\Delta Y$ وبقسمة المعادلة على (Y)

- وبشكل أكثر تحديد أن معدل النمو الاقتصادي $\frac{s}{k} = \frac{\Delta y}{y}$ مرتبط بعلاقة موجبة مع

معدل الادخار وسالبة مع معامل راس المال للناتج ، لكن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند مستوى معين للادخار والاستثمار يمكن أن يقاس بمعكوس معامل راس المال للناتج وتكون النتيجة أو العلاقة موجبة بين كل من الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.⁽⁸⁾

2.5 العلاقة بين الادخار ونصيب الفرد من الدخل القومي

وضع الاقتصادي سنجر (Singer) معادلة لنمو نصيب الفرد من الدخل القومي للتعبير عن النمو الاقتصادي في عام 1952 م، وقد وصل لتلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها كل من هكس وهارود - دومار، وعبر عن هذه المعادلة بانها دالة لثلاثة عوامل تشمل الآتي:
أ/ الادخار الصافي ب/ إنتاجية راس المال ج / معدل نمو السكان

$$D = sP - R$$

حيث تمثل D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد، P إنتاجية راس المال، S : معدل الادخار الصافي.

معدل نمو السكان R :

وبالتالي ربط الاقتصادي سنجر بين معدل النمو السنوي لدخل الفرد ومعدل الادخار بعلاقة طردية بين المتغيرين.

2.6 العلاقة بين الادخار والإنفاق الاستهلاكي:

أن تحقيق التوازن بين الاستهلاك والادخار أمر مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، استهلاك قوي يعزز النمو من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات وتحفيز الإنتاج، بينما يسهم الادخار في توفير راس المال ويقلل من المخاطر المالية.

يشير كينز في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود إلى القانون النفسي الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخولهم ولكن ليس بمقدار الزيادة في الدخل، حيث يوزع الدخل المتاح للأفراد ما بين الاستهلاك والادخار، كما وضح ذلك في العلاقة التعريفية التالية:

$$Y = C + S$$

حيث تمثل Y : الدخل المتاح، وتمثل C : الاستهلاك، بينما S : تمثل الادخار. وفي هذا الصياغ يعرف الميل الحدي للاستهلاك (mpc) بأنه التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل، بينما يعرف الميل الحدي للادخار (mps) بأنه التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل.

وبقسمة الطرفين على (ΔY) نحصل على أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار يساوي واحد صحيح.

$$MPC + MPS = 1$$

وعليه كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك $Y = C + S$ ين الميل الحدي للادخار. وبشكل عام عندما تكون نسبة الادخار اعلى من نسبة الاستهلاك فان ذلك يشير إلى إمكانية زيادة الإنفاق في المستقبل وبالتالي يعتبر إيجاباً للاقتصاد، أما اذا كانت نسبة الاستهلاك اعلى من نسبة الادخار فقد يؤدي ذلك إلى نقص الموارد المالية في المستقبل وبالتالي يعتبر سلباً على الاقتصاد.⁽⁹⁾

2.7 العلاقة بين التضخم والادخار:

يعرف التضخم بأنه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تهم شريحة واسعة من المواطنين. ينتج من التضخم ارتفاع القدر المخصص في موازنة الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك ومن ثم تقييد قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل، كما يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية وينعكس ذلك على إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد لانفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلاً من ما يضعف عملية الادخار وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.⁽¹⁰⁾

3. واقع الادخار المحلي والعوامل المحددة له في السودان في الفترة (2000-2021 م).

السودان كغيره من الدول التي تتطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تكفل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد من المدخرات واستثمارها في المشاريع المنتجة لزيادة الدخل في المستقبل. فقد كانت هنالك آمالاً بشأن تحقيق تنمية سريعة ومستدامة بسبب الطفرة النفطية في العقد الأول من الألفية الثالثة لكنها لم تستمر طويلاً بسبب الصراع الداخلي وعدم الاستقرار السياسي، وقد انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي.

تشير البيانات إلى واقع الاقتصاد السوداني في موضوع البحث، البيانات محسوبة بالأسعار الجارية.

3.1 تطور معدل نمو إجمالي الادخار المحلي للفترة (2000-2021) %.

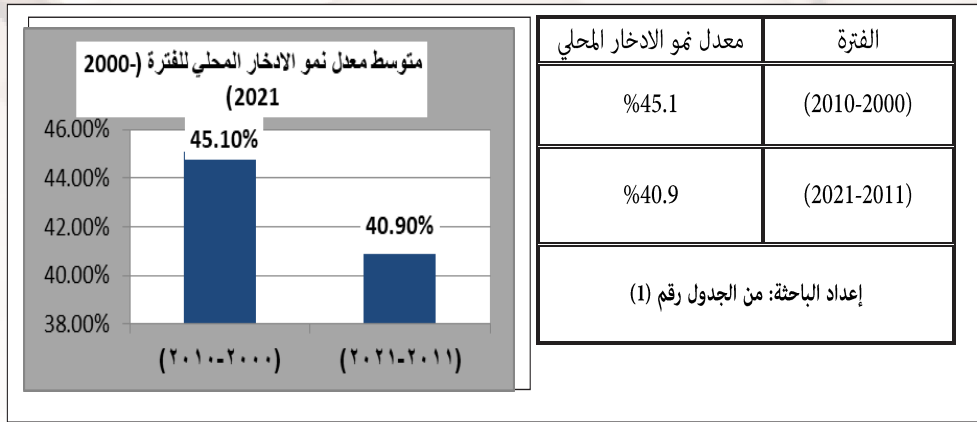
الجدول رقم (1) تطور معدل نمو الادخار المحلي للفترة (2000-2021) %.

الفترة	2000	2001	2002	2003	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الادخار المحلي	220.9	82.9	25.1	19.1	39.6	18.6	11.8	43.9	4.8	(35.5)	64.6
الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الادخار المحلي	30.4	(58.1)	33.8	(13.1)	27.5	37.3	60.2	(55.1)	145.6	133.9	107.7

المصدر: حسابات الباحثة من الملحق رقم (1).

يتضمن الجانب الوصفي التحليلي تقسيم الدراسة إلى فترتين بناءً على الوقائع الاقتصادية من انتعاش الاقتصاد السوداني في الفترة الأولى بسبب التغيير الهيكلي في إنتاج القطاعات الاقتصادية بدخول إنتاج النفط وتأثيراته على الاقتصاد الكلي، أما الفترة الثانية تميزت بالانكماش الاقتصادي بسبب فقدان عائدات النفط في أعقاب انفصال الجنوب بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في الفترات الأخيرة للدراسة، كما تضمنت تغيرات استراتيجية التنمية الاقتصادية من استراتيجية هيمن عليها القطاع العام قبل التسعينات إلى هيمنة القطاع الخاص بناءً على الاعتقاد بان النظام الاقتصادي الرأسمالي قادراً على قيادة التنمية الاقتصادية بكفاءة.

الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) متوسط معدل نمو الادخار المحلي للفترة (2000-2021)



الفترة	معدل نمو الادخار المحلي
(2010-2000)	%45.1
(2021-2011)	%40.9
إعداد الباحثة: من الجدول رقم (1)	

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

تعكس البيانات في الفترات الموضحة مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية للتغيرات في السياسات الاقتصادية بما فيها من سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث جرت إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فقد انعكس ذلك إيجاباً المؤشرات الاقتصادية في العقد الأول من الألفية الثالثة بما فيها معدل نمو الادخار المحلي حيث سجل معدل 45.1 % في الفترة (2000-2010)، بينما انخفض معدل نمو الادخار المحلي إلى 40.9 % في الفترة (2021-2011) نتيجة للصدمة الاقتصادية بسبب فقدان أهم مورد للإيرادات بسبب انفصال جنوب السودان.

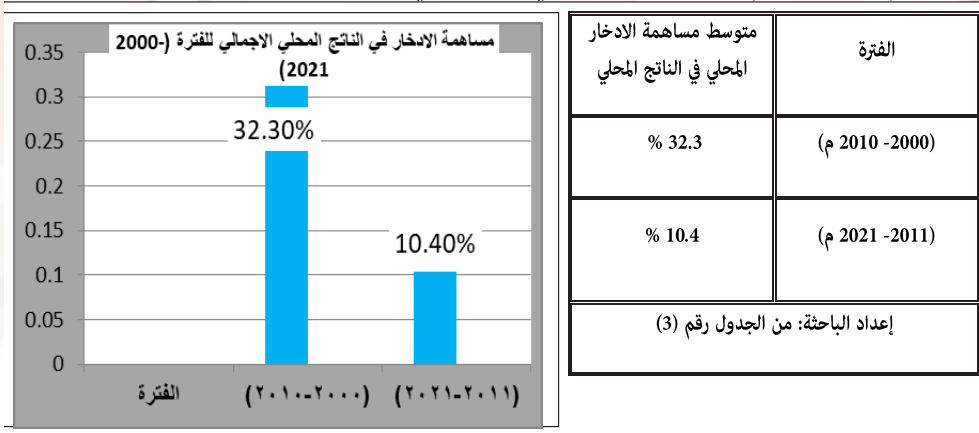
3.2 تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2021-2000):

الجدول رقم (3) تطور مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي للفترة (2021-2000) %.

الفترة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2003	2003	2002	2001	2000
نسبة الادخار المحلي للناتج	31.5	24.4	37.4	40.4	34.2	35.1	36.9	32.6	31.9	30.0	21.1
الفترة	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
نسبة الادخار المحلي للناتج	3.8	6.1	5.4	3.3	11.1	9.4	8.5	7.8	12.5	13.0	33.6

المصدر: تقرير البنك الدولي 2024 .

الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) متوسط الادخار المحلي للناتج الإجمالي للفترة (2000-2021)



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

تميزت الفترة (2000-2010) بتحسّن نسبة مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل نسبة 32.3%، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 10.4% في الفترة (2011-2021) نسبة لانخفاض الإنتاج الحقيقي بسبب خروج بعض القطاعات الحيوية من مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

3.3 تطور مؤشر إجمالي الاستثمار في السودان للفترة (2000-2021):

أن زيادة الاستثمار تقود إلى زيادة النمو الاقتصادي بتقديم إضافات استثمارية جديدة إلى رصيد راس المال القائم، حيث يتكون التراكم الرأسمالي بتخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار. فقد اجمع كثير من الاقتصاديين على أن الادخار ضروري لتوفير راس المال اللازم لتنفيذ البرامج الاستثمارية لزيادة الإنتاج في المستقبل، وكلما زاد الإنفاق العام أدى إلى زيادة الدخل الحالي وبالتالي زيادة الادخار والإنفاق الاستثماري ثم التوسع في مستويات الإنتاج.

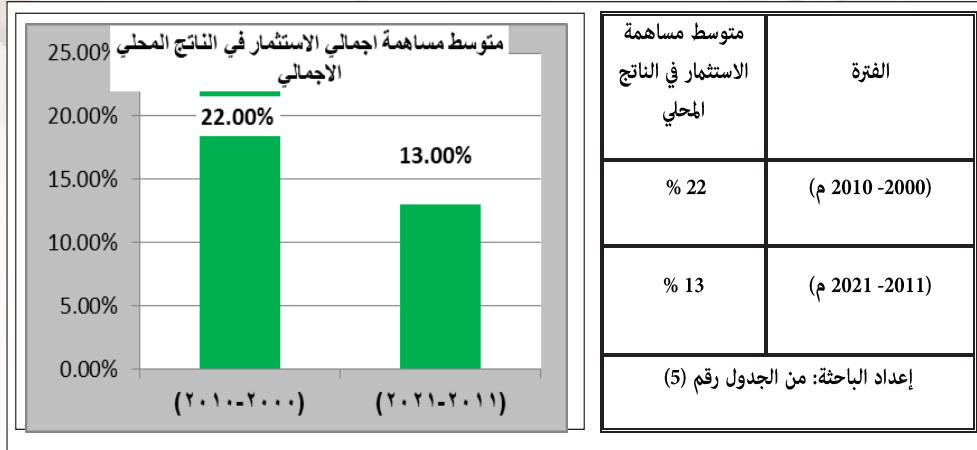
الجدول رقم (5) مساهمة إجمالي الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-

2021) %.

الفترة	2000	2001	2002	2003	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي	25	21	22	22	24	21	23	21	21	22	20
الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي	23	20	17	15	13	9	11	10	14	6	3

المصدر: تقارير البنك الدولي

الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) متوسط إجمالي الاستثمار للناتج للفترة (2000-2021)

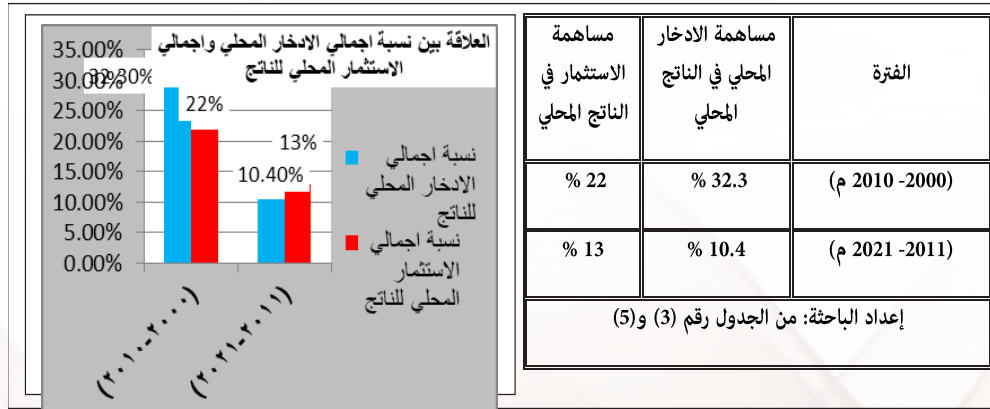


المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

أدت سياسة التحرير الاقتصادي ومحاولات الحكومة لتشجيع القطاع الخاص بتقديم الحوافز إلى زيادة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من الألفية الثالثة، فقد سجل نسبة 22 % للناتج في المتوسط، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة إلى 13 % في أعقاب العقد الثاني نتيجة لخروج بعض القطاعات المهمة من الإنتاج.

الجدول رقم (7) والشكل رقم (4) العلاقة بين نسبة الادخار المحلي وإجمالي الاستثمار

للناتج الإجمالي



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

تشير نتائج الدول رقم (7) إلى انخفاض نسبة الاستثمار للناتج من 22 % في المتوسط من

الفترة

الأولى إلى نسبة 13 % في الفترة الثانية، وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمة الادخار المحلي

من نسبة 32.3 % في الفترة الأولى إلى نسبة 10.4 % في الفترة الثانية.

الاستنتاج الأول: من التحليل الوصفي المعتمد على تبويب البيانات لعقدين من الزمن اتضح أن هنالك اتجاه للعلاقة الطردية بين إجمالي الاستثمار المحلي وإجمالي الادخار المحلي خلال فترة الدراسة ويمكن تأكيد ذلك من خلال أسلوب الاقتصاد القياسي.

3.4 مؤشر إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في السودان

يتكون الاستهلاك النهائي الكلي من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة وهو كل ما تنفقه الحكومة العامة شاملاً الإنفاق المحتسب على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية، هذا بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر وهو كل ما تنفقه الأسرة شاملاً الإنفاق المحتسب على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية.⁽¹¹⁾

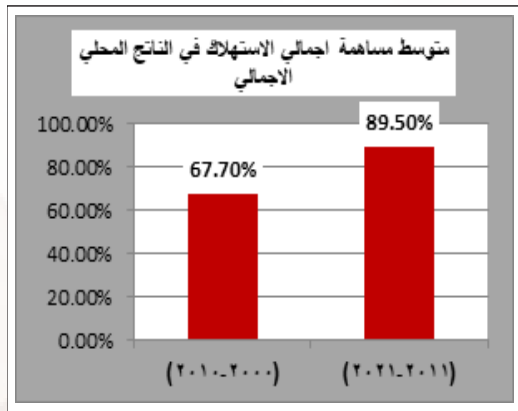
الاستهلاك النهائي الكلي = الاستهلاك النهائي الحكومي + الاستهلاك النهائي الخاص

الجدول رقم (8) مساهمة إجمالي الأنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي للفترة (2000-2021) %.

الفترة	2000	2001	2002	2003	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة إجمالي الاستهلاك في الناتج	78.9	70	68.1	67.4	63.1	64.9	65.8	59.6	62.6	75.6	68.5
الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مساهمة إجمالي الاستهلاك في الناتج	66.4	87	87.5	92.2	91.5	90.6	88.9	96.7	94.6	93.9	96.2

المصدر: الملحق رقم (1)

الجدول رقم (9) والشكل رقم (5) متوسط إجمالي الاستهلاك للناتج للفترة (2000-2021)

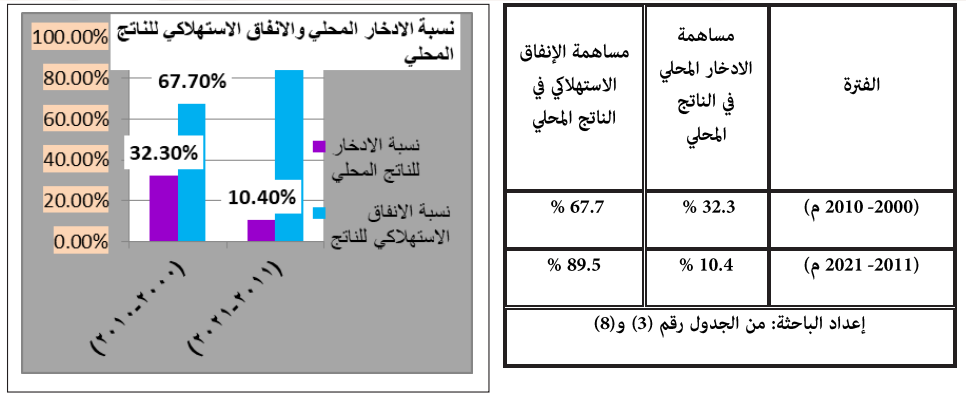


الفترة	متوسط مساهمة إجمالي الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي (%)
(2010-2000 م)	67.7%
(2021-2011 م)	89.5%
إعداد الباحثة: من الجدول رقم (8)	

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

بالرغم من أن السودان طبق البرنامج التنموي الليبرالي أو ما يعرف بإجماع واشنطن والذي عبر عن حزمة من الإصلاحات بما فيها سياسة تخصيص الإنفاق والتي تهدف إلى تحويل الموارد الإنتاجية إلى من إنتاج سلع غير قابلة للتداول إلى السلع القابلة للتداول ومن الاستهلاك إلى الاستثمار، إلا أن فترة الدراسة تميزت بارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 67.7% في الفترة (2000-2010) إلى نسبة 89.5% في الفترة (2011-2021) وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد السوداني يغلب عليه الطابع الاستهلاكي.

الجدول رقم (10) والشكل رقم (6) العلاقة بين نسبة الادخار المحلي والإنفاق الاستهلاكي للناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel يعكس الجدول تطور نسبة الإنفاق الاستهلاكي الادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 67.7% في الفترة (2000-2010) إلى نسبة 89.5% في الفترة (2011-2021)، وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة الادخار المحلي من نسبة 32.3% في الفترة الأولى إلى نسبة 10.4% في الفترة الثانية.

الاستنتاج الثاني: تشير البيانات إلى أن هنالك اتجاه للعلاقة العكسية بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار المحلي في هذه الفترة.

3.5 مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي:

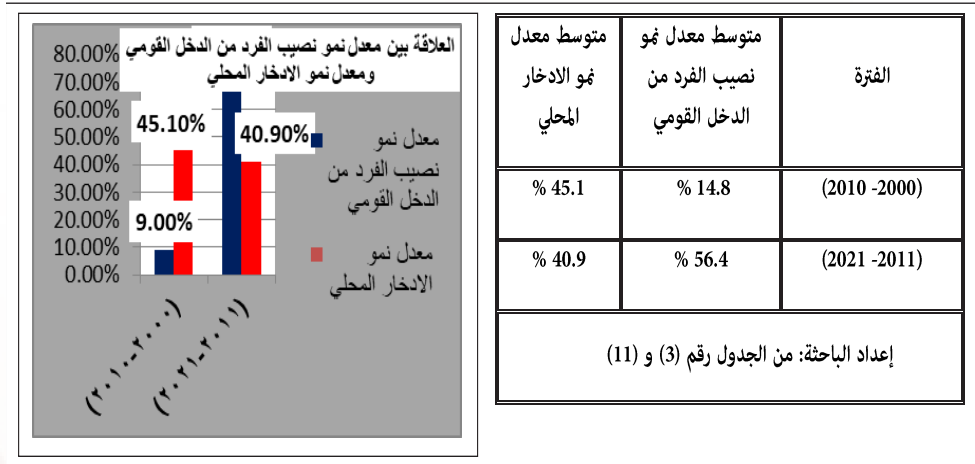
يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي من خلالها يتم التعرف على الجهود المبذولة في عمليات التنمية الاقتصادية واثرها الاجتماعي، ومن المعايير التي من خلالها تصنف الدول إلى متقدمة ونامية، كما تكمن أهميته في معرفة العلاقة بين الإنتاج وتطور حجم السكان ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد السكان.⁽¹²⁾

الجدول رقم (11) تطور معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي للفترة (2000-2021) .%

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2003	2003	2002	2001	2000	الفترة
17.1	(2.4)	3.5	23.1	11.1	21.9	19.9	12.5	15.3	27.5	12.9	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
242.8	90.8	36.1	45.8	37	21.3	12.4	42.8	33.2	6.3	52	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي

المصدر: محسوب من الملحق رقم (1)

الجدول رقم (12) والشكل (7) العلاقة بين معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل نمو الادخار المحلي



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel

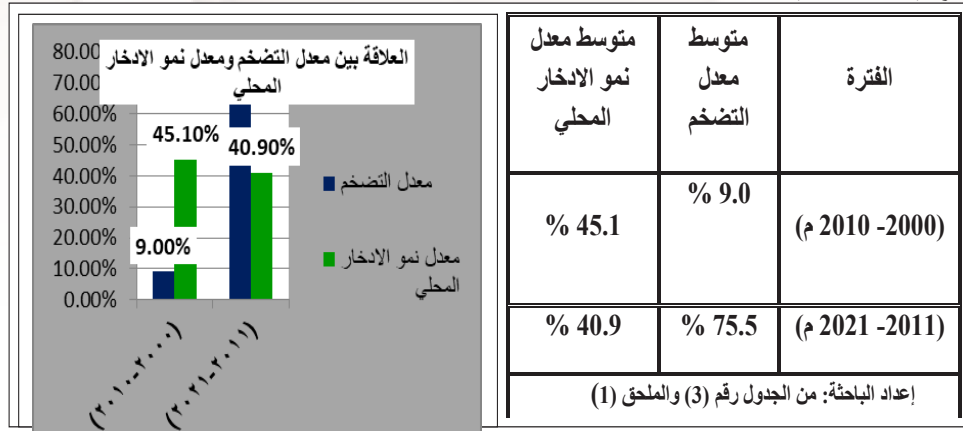
أما عن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل والادخار المحلي، فقد سجل معدل نمو دخل في الفترة (2021-2000) حوالي 14.8% مرتفعاً إلى معدل 56.4% في الفترة (2021-2011)، وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة الادخار المحلي من نسبة 32.3% في الفترة الأولى إلى نسبة 10.4% في الفترة الثانية.

الاستنتاج الثالث: يوضح جدول المتوسطات أن هنالك إشارة للعلاقة العكسية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وإجمالي الادخار المحلي خلال الفترة وقد ترجع إلى تدهور الظروف المعيشية بسبب ارتفاع التضخم والبطالة وارتفاع تكاليف العلاج والتعليم وغيرها.

3.6 مؤشر معدل التضخم في السودان:

يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ومن ثم تصبح العملة مستودعا غير جيد للثروة، مما يقلل الحافز على الادخار الخاص ويقود إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وبالتالي تخفيض كمية الأموال المتاحة للاستثمار.

الجدول رقم (13) والشكل رقم (8) العلاقة بين معدل التضخم ومعدل نمو الادخار المحلي للفترة (2000-2021).



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Excel
توضح بيانات الجدول أعلاه ارتفاع معدل التضخم في الفترة (2011-2021) حيث سجل معدل 75.5% في المتوسط مقارنة مع الفترة السابقة (2000-2021) والتي سجل فيها معدل التضخم نسبة 9%، وبالمقابل انخفض معدل نمو الادخار المحلي من معدل 45.1% في المتوسط للفترة (2000-2010) إلى معدل 40.9% في المتوسط للفترة (2011-2021).

الاستنتاج الرابع: بناءً على البيانات والرسم التوضيحي أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل نمو الادخار المحلي، هذا يشير إلى أن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين، كما يؤكد من الاستنتاج السابق أن التضخم يقود إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي يخفض من حجم الادخار المحلي.

يوضح الجانب التحليلي الوصفي بعد تصنيف وتبويب البيانات اتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ولابد من تأكيد النتائج سالفة الذكر وتدعيمها بالأسلوب الكمي (الاقتصاد القياسي) المستند على التحليل الإحصائي.

4. تحليل نموذج البحث:

يعتبر استخدام الدراسات التحليلية القائمة على الأسلوب الكمي من الأهمية بمكان في تحديد اتجاه العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية ودرجة تأثيرها على المتغير موضع الدراسة.

4.1 توصيف النموذج:

استناداً على مرحلة صياغة النموذج (الفرضيات) والتي تعني التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية حيث يصبح النموذج المقترح للبحث كالآتي:

$$LN(lsav) = B_0 + B_1LN(inper) + B_2LN(cons) + B_3LN(inves) + B_4(inf) + e$$

$$B_1, B_3 > 0, \quad B_2, B_4 < 0$$

تشير الرموز إلى التالي:

LN: اللوغاريتم الطبيعي يعطي المرونات ويساعد على تخفيض تشتت البيانات ويستخدم دائماً في القيم المطلقة ويستبعد من النسب والمعدلات.

inper: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

cons: الإنفاق الاستهلاكي الكلي.

inves: إجمالي الاستثمار.

inf: معدل التضخم.

4.2 دراسة استقراره سلاسل متغيرات النموذج:

عند تقدير بيانات السلاسل الزمنية يجب اختبار سكون البيانات لتفادي ما يعرف بالانحدار الزائف، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان هنالك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال التكامل المشترك من نفس الرتبة، ولتحديد ذلك يتم استخدام اختبار ديكي فولر (ADF) أو فيليبس بيرسون (PP).⁽¹³⁾ وبالإستعانة ببرنامج (Eviews 10) تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (14) اختبار جزر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ديكي _ فولر الموسع ADF)

المتغيرات	المستوى / ثابت	الفرق الأول / ثابت	الفرق الثاني / ثابت	السكون	القيم الحرجة
(lnlsav)	-	- 4.7***	-	الفرق الأول	1 (-3.7) %
(lninper)	-	-	- 3.4**	الفرق الثاني	5 (-3.0) %
(lninves)	-	- 5.5***	-	الفرق الأول	10 (-2.6) %
(lnconss)	-	-	- 2.8*	الفرق الثاني	
(inf)	-	-	- 3.1**	الفرق الثاني	

*** مستقرة تحت 1 %، 5 %، 10 %، ** مستقرة تحت 5 %، 10 %، * مستقرة تحت 10 %، تم

اختيار متباطئة واحدة وفقاً لمعيار (SCHWARZ)

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تم قبول فرض العدم بأن هنالك جزر وحده أو الاتجاه العام بالنسبة للسلاسل الزمنية وعدم استقرارها في المستوى، وبعد إجراء اختبار الفرق الأول نجد أيضاً أن بعض المتغيرات مستقرة في الفرق الأول وبعضها مستقر في الفرق الثاني، بالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، ونسبة لوجود الفرق الأول والفرق الثاني للمتغيرات يمكن استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وتعتبر نماذج الانحدار الذاتي الشعاعية نماذج سلاسل زمنية متعددة لا يتم فيها تفسير المتغير التابع سوى بسلوكه الماضي وماضي المتغيرات الداخلية الأخرى الموجودة في النموذج.⁽¹⁴⁾

4.3 تقدير النموذج:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد الفجوات الزمنية (p) للنموذج VAR(p) ومن أجل ذلك نستخدم مؤثر (sc, aic) ومن ثم نختار قيمة (p) التي تعطي اصغر قيمة لهذه المؤشرات. ويميز برنامج Eviews اصغر قيمة بعلامة (نجمة).
جدول رقم (15) نتائج الفجوات الزمنية.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: D(LLSAV) DDLINPER DDLCONS D(LINVES) DDINF

Exogenous variables: C

Date: 06/25/25 Time: 09.28

Sample: 2000 2021

Included observations: 10

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-63.49036	NA	0.001390	7.610040	7.857366	7.644143
1	-32.04453	41.92778	0.000775	6.893837	8.377789	7.098454
2	29.05886	47.52486*	3.33e-05*	2.882349*	5.602930*	3.257480*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول أن $p=2$

وعند تقدير النموذج بواسطة VAR(2) والمرفق في الملحق رقم (2) يسمح لنا هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كما هو موضح في الملحق رقم (3).
وما إن نموذج متجه الانحدار الذاتي يقدم حلاً أنياً لجميع المتغيرات التي تتضمنها المعادلة السلوكية، لكن نحن بصدد دراسة هدف معين لذلك نأخذ فقط المعادلة في العمود الأول من التقدير والتي سبق توضيحها وتفسير متغيراتها للوصول إلى هدف الدراسة المعين.

جدول رقم (16) نتيجة تقدير النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.327995	0.140185	-2.330733	0.0519
D(LLSAV(-1))	-0.684696	0.297769	-2.299423	0.0550
D(LLSAV(-2))	-0.301122	0.401220	-0.750515	0.4774
DDLINPER(-1)	-1.461111	0.646813	-2.258941	0.0584
DDLINPER(-2)	-2.432509	0.701445	-3.467853	0.0104
DDLCONS(-1)	-0.370206	1.280651	-0.289076	0.7809
DDLCONS(-2)	-0.428492	1.368455	-0.313121	0.7633
D(LINVES(-1))	1.945272	0.744471	2.612959	0.0348
D(LINVES(-2))	1.883779	0.506025	3.722698	0.0074
DDINF(-1)	0.000723	0.008401	0.086096	0.9338
DDINF(-2)	-0.026700	0.010884	-2.453178	0.0439
R-squared	0.872594	Mean dependent var	0.185657	
Adjusted R-squared	0.690585	S.D. dependent var	0.492701	
S.E. of regression	0.274065	Akaike info criterion	0.526851	
Sum squared resid	0.525793	Schwarz criterion	1.070977	
Log likelihood	6.258254	Hannan-Quinn criter.	0.601887	
F-statistic	4.794231	Durbin-Watson stat	1.619458	
Prob(F-statistic)	0.024541			

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Eviews 10

التفسير الاقتصادي للنتائج:-

يتضح من الجدول رقم (16) ما يأتي:

قيمة الادخار المحلي في السنوات المتأخرة الأولى والثانية بلغت (-0.68)، (-0.30) على التوالي وهي قيم سالبة بمعنى زيادة الادخار المحلي للسنوات الماضية له تأثير عكسي على الادخار المحلي الحالي وهذا يدل على أن المدخرات لم تذهب إلى المشاريع المنتجة.

بلغت قيمة معامل متغير نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترتين (-0.46)، (-2.43) على التوالي وهي قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في نصيب الفرد من الدخل القومي والتغيرات في الادخار المحلي وهذا يدل على زيادة الأنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة الضغوط التضخمية خلال فترة الدراسة.

أما الأنفاق الاستهلاكي كانت علاقته بالمدخرات المحلية علاقة عكسية سجلت قيمة (-0.37)، (-0.42) في الفترة المتأخرة الأولى والثانية على التوالي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

بينما بلغت قيمة إجمالي الاستثمار (1.94)، (1.88) قيم موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين إجمالي الاستثمار والادخار المحلي ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية. كانت علاقة التضخم بالادخار المحلي في الفترة المتأخرة الأولى ليس لها قيمة (0.00)، بينما كانت في الفترة المتأخرة الثانية (-0.026) ويفسر ذلك بوجود العلاقة العكسية بين المتغيرين ويتفق مع النظرية الاقتصادية.

التفسير الإحصائي للنموذج:

معنوية المعامل المقدرة: نجد أن متغيرات النموذج جميعها معنوية، منها متغيرات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 %، مثل الاستثمار والتضخم ومنها متغيرات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10 % مثل الادخار المحلي المتأخر، نصيب الفرد من الدخل القومي وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

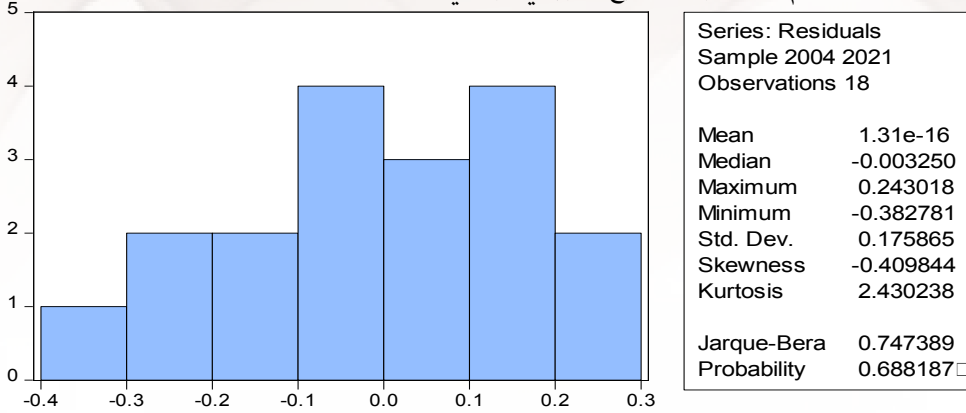
جودة توفيق النموذج: بلغت قيمة معامل التحديد (0.87) وتدلل على أن نسبة (87 %) من التباين في المتغير التابع تم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المتباطئة، بينما ما تبقى يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

معنوية النموذج: معنوية النموذج ككل عند مستوى 5 % القيمة الاحتمالية للنموذج وهي اقل من (0.05) وهذا يدل على أن النموذج المقدر جيد.

التفسير القياسي للنموذج:

الارتباط الذاتي للبواقي: يشير الارتباط الذاتي للبواقي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي. كانت قيمة D.W حوالي (1.6) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. يتميز النموذج بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من خلال اختبار (Jarque-Bera) حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.688) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5 % كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (9) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Eviews 10

4.4 الخاتمة:

نتيجة لما تشهده البلاد من ظروف ومتغيرات مالية، ادرك الباحث أهمية المدخرات كعامل رئيسي لتحفيز الاستثمار وتسريع النمو الاقتصادي وظاهرة اجتماعية ونفسية تسهم في تحقيق رفاهية الفرد واستقراره المالي على المدى المتوسط والبعيد، لذلك فإن الادخار ليس في مجمله تكديس الأموال بطريقة جشعة قد يوصف صاحبها بالمكتنز دون المستثمر وإنما ظاهرة اقتصادية تسهم في النشاط الاقتصادي لذا حاولت هذه الدراسة الوقوف على إجمالي الادخار المحلي واهم العوامل المؤثرة عليه (نصيب الفرد من الدخل القومي، إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، إجمالي الإنفاق الاستثماري، معدل التضخم) في السودان للفترة (2000- 2021) وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي: بعد التأكد من سكون المتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) تم التوصل إلى أن كل متغيرات الدراسة تتميز بما يسمى بالمشي العشوائي عبر الزمن بمعنى إن هنالك اتجاه عام وعدم سكونها في المستوى، وبعد إجراء الفروقات فقد اتضح جليا أن بعض منها مستقر في الفرق الأول والبعض الآخر مستقر في الفرق الثاني، يؤكد ذلك على عدم وجود تكامل مشترك وفي هذه الحالة تم اختيار نموذج متجه الانحدار الذاتي الذي يأخذ في الاعتبار الفترات السابقة للمتغيرات. أثبتت نتائج التحليل الوصفي قبل الكمي أن نمط الإنفاق الاستهلاكي يسير في الاتجاه التصاعدي ويمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة الادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي ويدل ذلك على هيمنة الطابع الاستهلاكي وهشاشة الادخار المحلي بالنسبة للاقتصاد السوداني.

يشير التحليل الكمي إلى وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الدخل القومي والأسعار الجارية ومعدل نمو الادخار المحلي وبالرغم من عدم اتفاق ذلك مع النظرية الاقتصادية لكن من واقع الاقتصاد السوداني يمكن تفسير ذلك بالاتي:

أ. الضغوط التضخمية المستمرة وليس مجرد صدمات مؤقتة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وربما يتجاوز ذلك دخل الفرد مما يخفض الادخار المحلي.
ب.زيادة الاستهلاك التفاخري كسواء الذهب والعربات والعقارات.
ج. الخوف من الظروف الطارئة يجعل الأفراد يكتنزون ولا يعتبر الاكتناز منشئ للدخل.
وجود علاقة عكسية بين التضخم والادخار المحلي ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

هنالك علاقة طردية بين إجمالي الاستثمار وإجمالي الادخار المحلي، حيث تشير البيانات خلال فترة الدراسة إن هنالك اتجاه لانخفاض نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، كما أن هنالك انخفاض في نسبة الادخار المحلي للناتج، حيث يؤثر الاستثمار على الادخار من خلال تأثيره على الإنتاج ومن ثم الدخل القومي والدخل الممكن التصرف فيه من قبل الأفراد.
إن الادخار خطوة حكيمة لتحقيق النمو المالي وتأمين المستقبل إلا أن التحديات التي تواجه الأفراد تقود إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الادخار المحلي.

الانعكاسات السالبة لسياسة بنك السودان المركزي فيما يخص امتصاص السيولة وتطبيق ما يعرف بالتسهيلات الإلكترونية وتعثّر الأفراد في الحصول على دخلهم يؤدي إلى زيادة الاكتناز وتخفيض الادخار وبالتالي تثبيط الاستثمار مما ينعكس سلبيًا على الاقتصاد القومي.
ومن النتائج أعلاه يمكن وضع التوصيات التالية:

- تقديم التسهيلات المصرفية من اجل منح تحويل المدخرات إلى ائتمانات بدلاً من استثمارها وحمايتها من تآكل قيمتها مع مرور الزمن بسبب التضخم.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بدعم السلع الضرورية والرقابة على الأسعار وعدم ترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح، يجعل الأفراد يدخرون ولو نسبة ضئيلة من دخلهم للاستفادة منها في المستقبل.
- تحديد الأهداف المالية مثل شراء سيارة أو منزل يزيد الدافع للادخار ويساعد في تخطيط الدخل.
- يجب التعامل مع المدخرات كمصروفات ثابتة وذلك عن طريق تخصيص جزء محدد من الدخل للمدخرات من ما يضمن أن يصبح الادخار أولوية وليس فكرة يمكن تأجيلها إلى وقت لاحق.
- تفعيل دور السياسة النقدية للحد من زيادة معدل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.
- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد السوداني من خلال زيادة المدخرات المحلية لتسريع عملية التنمية المنشودة وعدم الإفراط في الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية لتمويل التنمية.
- محاربة الاستهلاك السلبي (المظهري) وتشجيع الاستهلاك الإيجابي.
- يجب رفع الوعي الادخاري وثقافة الادخار ويعتبر وسيلة مهمة من وسائل تخفيض الاستهلاك.
- إنشاء صناديق ادخارية في المؤسسات الحكومية واستثمارها في المشاريع الإنتاجية للاستفادة من الخدمات وفي نفس الوقت تحقيق الأرباح.

الملاحق:

ملحق رقم (1) مؤشرات البحث للفترة (2000-2021 م) بالأسعار الجارية، مليون جنيه.

الفترة	إجمالي الادخار المحلي (1)	إجمالي تكوين راس المال (2)	نصيب الفرد من الدخل القومي (3)	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (4)	معدل التضخم (5)
2000	6660.63	7843.78	962.38	24855.64	8.1
2001	12186.76	8347.61	1227.14	28471.80	4.9
2002	15251.56	10299.25	1414.78	32504.55	8.3
2003	18172.33	12303.12	1591.70	37561.45	7.4
2004	25369.00	16226.30	1908.74	43352.32	8.4
2005	30080.49	18175.71	2328.49	55626.63	8.5
2006	33168.91	22498.21	2587.28	64672.99	7.2
2007	48391.33	25532.68	3184.93	71445.93	8.1
2008	50718.12	28008.79	3296.27	84793.99	14.3
2009	32707.11	29464.65	3215.52	101507.60	11.2
2010	53849.64	34880.00	3765.60	117143.00	13.1
2011	70212.36	48634.90	5726.53	135858.20	18
2012	29398.92	44536.60	6086.91	196398.60	35.1
2013	39325.43	54005.40	8111.44	274749.90	37.1
2014	34189.26	66287.90	11588.79	406509.80	36.9
2015	43592.51	65589.80	13035.96	468502.40	16.9
2016	59837.74	59507.20	15819.64	579617.90	17.8
2017	95848.78	93359.32	21663.91	771107.21	32.6
2018	43046.95	131458.33	31608.71	1272937.92	62.8
2019	105733.56	279870.86	43019.4	1850720.23	51.0
2020	247294.93	235280.69	82081.81	3818707.23	163.3
2021	513740.89	463973.52	281430.18	12873421.94	359.1

المصدر: (1)، (2)، (3)، (4) تقارير البنك الدولي، (5) تقارير بنك السودان المركزي.

ملحق رقم (2) نتيجة تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/25/25 Time: 09:06
Sample (adjusted): 2004 2021
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	D(LLSAV)	DDLINPER	DDLCONS	D(LINVES)	DDINF
D(LLSAV(-1))	-0.684696 (0.29777) [-2.29942]	0.074637 (0.14007) [0.53284]	0.214248 (0.12337) [1.73669]	-0.314037 (0.19256) [-1.63086]	63.36885 (26.9245) [2.35358]
D(LLSAV(-2))	-0.301122 (0.40122) [-0.75052]	-0.341822 (0.18874) [-1.81109]	-0.196402 (0.16623) [-1.18154]	-0.157513 (0.25946) [-0.60708]	-25.33179 (36.2787) [-0.69826]
DDLINPER(-1)	-1.461111 (0.64581) [-2.25894]	-1.023864 (0.30427) [-3.36501]	-0.175720 (0.26798) [-0.65573]	-0.050782 (0.41828) [-0.12141]	-82.53189 (58.4853) [-1.41116]
DDLINPER(-2)	-2.432509 (0.70145) [-3.46785]	-0.488394 (0.32997) [-1.48013]	0.047089 (0.29061) [0.16203]	-0.733590 (0.45361) [-1.61724]	-28.01527 (63.4253) [-0.44171]
DDLCONS(-1)	-0.370206 (1.28065) [-0.28908]	0.172034 (0.60243) [0.28557]	-0.460605 (0.53058) [-0.86812]	0.053288 (0.82817) [0.06434]	25.16241 (115.798) [0.21730]
DDLCONS(-2)	-0.428492 (1.36846) [-0.31312]	0.302172 (0.64374) [0.46940]	-0.554673 (0.56695) [-0.97834]	-0.649170 (0.88495) [-0.73357]	-23.57763 (123.737) [-0.19055]
D(LINVES(-1))	1.945272 (0.74447) [2.61296]	0.344344 (0.35021) [0.98326]	0.110067 (0.30844) [0.35685]	0.541359 (0.48143) [1.12448]	40.89790 (67.3157) [0.60904]
D(LINVES(-2))	1.883779 (0.50603) [3.72270]	0.076501 (0.23804) [0.32138]	0.234358 (0.20965) [1.11787]	0.037815 (0.32723) [0.11556]	82.19655 (45.7552) [1.79644]
DDINF(-1)	0.000723 (0.00840) [0.08610]	0.008414 (0.00395) [2.12897]	0.007149 (0.00348) [2.05377]	0.008877 (0.00543) [1.63386]	0.263937 (0.75966) [0.34744]
DDINF(-2)	-0.026700 (0.01088) [-2.45318]	-0.001822 (0.00512) [-0.35579]	0.009452 (0.00451) [2.09614]	0.003970 (0.00704) [0.56399]	0.250107 (0.98413) [0.25414]
C	-0.327995 (0.14018) [-2.33973]	-0.014856 (0.06594) [-0.22527]	-0.026659 (0.05808) [-0.45902]	0.126439 (0.09065) [1.39474]	-18.60577 (12.6756) [-1.46784]
R-squared	0.872594	0.857778	0.825835	0.790139	0.823037
Adj. R-squared	0.690585	0.654603	0.577028	0.490338	0.570233
Sum sq. resids	0.525783	0.116348	0.090249	0.219877	4298.765
S.E. equation	0.274065	0.128923	0.113546	0.177231	24.78123
F-statistic	4.794231	4.221866	3.319178	2.635546	3.255632
Log likelihood	6.258254	19.83296	22.11914	14.10466	-74.82229
Akaike AIC	0.526861	-0.981440	-1.235459	-0.344962	9.535811
Schwarz SC	1.070977	-0.437324	-0.691343	0.199154	10.07993
Mean dependent	0.185657	0.051908	0.059481	0.201665	10.91667
S.D. dependent	0.492701	0.219367	0.174588	0.248256	37.80126
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.06E-06			
Determinant resid covariance		2.73E-08			
Log likelihood		29.05886			
Akaike information criterion		2.882349			
Schwarz criterion		5.602930			
Number of coefficients		55			

ملحق رقم (3) نتيجة تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية من نموذج VAR

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 06/23/25 Time: 21:18
 Sample: 2004 2021
 Included observations: 18
 Total system (balanced) observations 90

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0276	-2.299423	0.297769	-0.684696	C(1)
0.4580	-0.750515	0.401220	-0.301122	C(2)
0.0302	-2.258941	0.646813	-1.461111	C(3)
0.0014	-3.467853	0.701445	-2.432509	C(4)
0.7742	-0.289076	1.280651	-0.370206	C(5)
0.7560	-0.313121	1.368455	-0.428492	C(6)
0.0131	2.612959	0.744471	1.945272	C(7)
0.0007	3.722698	0.506025	1.883779	C(8)
0.9319	0.086096	0.008401	0.000723	C(9)
0.0193	-2.453178	0.010884	-0.026700	C(10)
0.0251	-2.339733	0.140185	-0.327995	C(11)
0.5975	0.532839	0.140073	0.074637	C(12)
0.0787	-1.811092	0.188738	-0.341822	C(13)
0.0019	-3.365014	0.304267	-1.023864	C(14)
0.1478	-1.480131	0.329967	-0.488394	C(15)
0.7769	0.285567	0.602431	0.172034	C(16)
0.6417	0.469405	0.643735	0.302172	C(17)
0.3322	0.983261	0.350207	0.344344	C(18)
0.7498	0.321379	0.238039	0.076501	C(19)
0.0404	2.128974	0.003952	0.008414	C(20)
0.7241	-0.355789	0.005120	-0.001822	C(21)
0.8231	-0.225273	0.065944	-0.014856	C(22)
0.0912	1.736687	0.123366	0.214248	C(23)
0.2454	-1.181535	0.166226	-0.196402	C(24)
0.5163	-0.655731	0.267976	-0.175720	C(25)
0.8722	0.162034	0.290610	0.047089	C(26)
0.3912	-0.868121	0.530576	-0.460605	C(27)
0.3346	-0.978338	0.566954	-0.554673	C(28)
0.7233	0.356855	0.308436	0.110067	C(29)
0.2712	1.117868	0.209647	0.234358	C(30)
0.0475	2.053767	0.003481	0.007149	C(31)
0.0434	2.096141	0.004509	0.009452	C(32)
0.6491	-0.459018	0.058079	-0.026659	C(33)
0.1119	-1.630857	0.192560	-0.314037	C(34)
0.5477	-0.607081	0.259459	-0.157513	C(35)
0.9041	-0.121407	0.418278	-0.050782	C(36)

0.1148	-1.617235	0.453607	-0.733590	C(37)
0.9491	0.064344	0.828165	0.053288	C(38)
0.4681	-0.733571	0.884946	-0.649170	C(39)
0.2685	1.124480	0.481431	0.541359	C(40)
0.9087	0.115560	0.327234	0.037815	C(41)
0.1113	1.633862	0.005433	0.008877	C(42)
0.5764	0.563994	0.007038	0.003970	C(43)
0.1719	1.394739	0.090654	0.126439	C(44)
0.0243	2.353576	26.92450	63.36885	C(45)
0.4896	-0.698256	36.27868	-25.33179	C(46)
0.1670	-1.411155	58.48534	-82.53189	C(47)
0.6614	-0.441705	63.42528	-28.01527	C(48)
0.8292	0.217296	115.7976	25.16241	C(49)
0.8500	-0.190546	123.7369	-23.57763	C(50)
0.5464	0.609039	67.31569	40.99790	C(51)
0.0811	1.796441	45.75522	82.19655	C(52)
0.7303	0.347441	0.759660	0.263937	C(53)
0.8009	0.254139	0.984132	0.250107	C(54)
0.1511	-1.467838	12.67563	-18.60577	C(55)

2.73E-08 Determinant residual covariance

$$\text{Equation: } D(\text{LLSAV}) = C(1)*D(\text{LLSAV}(-1)) + C(2)*D(\text{LLSAV}(-2)) + C(3)*\text{DDLINPER}(-1) + C(4)*\text{DDLINPER}(-2) + C(5)*\text{DDLCONS}(-1) + C(6)*\text{DDLCONS}(-2) + C(7)*D(\text{LINVES}(-1)) + C(8)*D(\text{LINVES}(-2)) + C(9)*\text{DDINF}(-1) + C(10)*\text{DDINF}(-2) + C(11)$$

Observations: 18

0.185657	Mean dependent var	0.872594	R-squared
0.492701	S.D. dependent var	0.690585	Adjusted R-squared
0.525783	Sum squared resid	0.274065	S.E. of regression
		1.619458	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } \text{DDLINPER} = C(12)*D(\text{LLSAV}(-1)) + C(13)*D(\text{LLSAV}(-2)) + C(14)*\text{DDLINPER}(-1) + C(15)*\text{DDLINPER}(-2) + C(16)*\text{DDLCONS}(-1) + C(17)*\text{DDLCONS}(-2) + C(18)*D(\text{LINVES}(-1)) + C(19)*D(\text{LINVES}(-2)) + C(20)*\text{DDINF}(-1) + C(21)*\text{DDINF}(-2) + C(22)$$

Observations: 18

0.061908	Mean dependent var	0.857778	R-squared
0.219367	S.D. dependent var	0.654603	Adjusted R-squared
0.116348	Sum squared resid	0.128923	S.E. of regression
		1.660240	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } \text{DDLCONS} = C(23)*D(\text{LLSAV}(-1)) + C(24)*D(\text{LLSAV}(-2)) + C(25)$$

$$*DDLINPER(-1) + C(26)*DDLINPER(-2) + C(27)*DDLCONS(-1) +$$

C(28)

$$*DDLCONS(-2) + C(29)*D(LINVES(-1)) + C(30)*D(LINVES(-2)) +$$

C(31)

$$*DDINF(-1) + C(32)*DDINF(-2) + C(33)$$

Observations: 18

0.059481	Mean dependent var	0.825835	R-squared
0.174588	S.D. dependent var	0.577028	Adjusted R-squared
0.090249	Sum squared resid	0.113546	S.E. of regression
		2.386796	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } D(LINVES) = C(34)*D(LLSAV(-1)) + C(35)*D(LLSAV(-2)) +$$

C(36)

$$*DDLINPER(-1) + C(37)*DDLINPER(-2) + C(38)*DDLCONS(-1) +$$

C(39)

$$*DDLCONS(-2) + C(40)*D(LINVES(-1)) + C(41)*D(LINVES(-2)) +$$

C(42)

$$*DDINF(-1) + C(43)*DDINF(-2) + C(44)$$

Observations: 18

0.201665	Mean dependent var	0.790139	R-squared
0.248256	S.D. dependent var	0.490338	Adjusted R-squared
0.219876	Sum squared resid	0.177231	S.E. of regression
		1.988531	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } DDINF = C(45)*D(LLSAV(-1)) + C(46)*D(LLSAV(-2)) + C(47)$$

$$*DDLINPER(-1) + C(48)*DDLINPER(-2) + C(49)*DDLCONS(-1) +$$

C(50)

$$*DDLCONS(-2) + C(51)*D(LINVES(-1)) + C(52)*D(LINVES(-2)) +$$

C(53)

$$*DDINF(-1) + C(54)*DDINF(-2) + C(55)$$

Observations: 18

10.91667	Mean dependent var	0.823037	R-squared
37.80127	S.D. dependent var	0.570233	Adjusted R-squared
4298.765	Sum squared resid	24.78123	S.E. of regression
		2.284340	Durbin-Watson stat

المصدر: إعداد الباحثة، يونيو 2025 بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الهوامش:

- (1) ميناى عبد الرحمن علي الخبير(2023):« العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة (2008-2018م)، المجله العربيه للعلوم ونشر الأبحاث، غزة، فلسطين.
- (2) نجاه عبد الوهاب إبراهيم (2015)،« محددات الادخار المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة(1970-2010م)، مجله كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعه الإسكندرية، مصر.
- (3) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار(2004):« التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 161.
- (4) مجله المصري، العدد السابع والسبعون، سبتمبر 2015، بنك السودان المركزي.
- (5) <https://cfkc.gov.sa> التاريخ 17 مايو، الساعة 10:9 صباحاً.
- (6) احمد فريد مصطفى(2010)،« الموارد الاقتصادية»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 169.
- (7) أحمد سلامة (2012)، « اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر للفترة (1970-2010) » ، مجله الباحث العدد 2012/11، الجزائر.
- (8) ميشيل تودارو(2009)،« التنمية الاقتصادية»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 126.
- (9) جيمس جوارتي وآخرون (1988)،« الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 237.
- (10) رانيا الشيخ طه (2021):« التضخم، الأسباب والأثار»، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- (11) الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الحسابات القومية.
- (12) أحمد جابر بدران(2014)، « التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة»، كلية الاقتصاد والإدارة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- (13) طارق محمد، سامية حسن (بدون سنة)،«سلسلة الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews»، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (14) بن عمرة بن عبد الرازق(2019)،«خطوات تطبيق تقنية VAR باستخدام برنامج Eviews 10. الموقع <https://www.researchchate.net> التاريخ 2025/6/20 الساعة 5 pm.

المصادر و المراجع:

- (1) احمد فريد مصطفى(2010)، « الموارد الاقتصادية»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- (2) أحمد جابر بدران(2014)، « التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة»، كلية الاقتصاد والإدارة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- (3) أحمد سلامة (2012)، « اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر للفترة (1970-2010)»، مجلة الباحث العدد 11/2012، الجزائر.
- (4) بن عمرة بن عبد الرازق(2019)، «خطوات تطبيق تقنية VAR باستخدام برنامج Eviews10. pdf، الموقع <https://www.researchgate.net> التاريخ 2025/6/20. الساعة 5 pm..
- (5) جيمس جوارتي وآخرون (1988)، «الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- (6) رانيا الشيخ طه (2021)، «التضخم، الأسباب والأثار»، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- (7) طارق محمد، سامية حسن (بدون سنة)، «سلسلة الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews»، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (8) عبد المحمود عبد الرحمن (1997)، «الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- (9) مينا عبد الرحمن علي الخبير(2023)، «العوامل المؤثرة على الادخار في السودان خلال الفترة (2008-2018)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة، فلسطين.
- (10) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون (2010)، «التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق»، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- (11) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار(2004)، «التحليل الاقتصادي الكلي»، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
- (12) ميشيل تودارو(2009)، «التنمية الاقتصادية»، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- (13) مجيد علي عفاف عبد الجبار(1998)، «الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق»، دار وائل للنشر عمان الأردن.
- (14) نجاة عبد الوهاب إبراهيم (2015)، «محددات الادخار المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة(1970-2010)، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، مصر.

التقارير والدوريات:

- (1) تقارير بنك السودان المركزي.
- (2) تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- (3) تقارير الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء.
- (4) مجلة المصري، العدد السابع والسبعون، سبتمبر 2015، بنك السودان المركزي.
- (5) المواقع الإلكترونية
- (6) https://cbos.gov.sd/ar/periodicals-publications?field_publication_type_tid_i18n=47
- (7) <https://datbank.worldbank.org>
- <https://cfkc.gov.sa>